

## وثيقة مشروع محور دراسات تطوير القوانين الجزائرية

### ⦿ الخلفية:

إن دراسات تطوير القوانين تتناول اعداد دراسات تحدد ما إذا كانت القوانين السارية المفعول في الدول العربية المعنية تلبي احتياجات هذه الدولة، وتبين مدى حاجة هذه الدول إلى تغيير أو تحديث تشريعاتها الجزائرية لتتوافق مع الأنظمة والمفاهيم الدولية الحديثة (مثل مفاهيم مكافحة الفساد، الجرائم المنظمة والجرائم العابرة للحدود، احترام حقوق الإنسان...) واقتراح النصوص القانونية الجديدة لعرضها على الجهات المعنية لإقرارها.

إن وحدة العمل الإقليمية طورت نموذج أولي لمحور دراسات تطوير القوانين وقد طرح هذا النموذج موضوع مهم هو توحيد القوانين الجزائرية في قانون واحد، إلا أن هذا الاقتراح المطروح في النموذج الأولي لا يمكن تنفيذه خلال المدة المحددة لمشروع تطوير النيابات العامة، لذا نطرحه كموضوع للمناقشة مع الدول المعنية بمشروعنا لتنفيذه عبر أجنداتها التطويرية.

### ⦿ الأهداف:

- تكمين أهداف محور تطوير القوانين في :
- وضع مقترحات لقوانين جديدة.
- تحديث التشريعات الجزائرية لتتوافق مع الأنظمة والمفاهيم الدولية الحديثة.

### ⦿ إطار العمل:

تطوير النموذج الأولي والذي تم وضعه في المرحلة الأولى من المشروع بحيث يشكل نموذجاً يحتذى به في الدول المعنية على أن يصار إلى حصر المواضيع بثلاث:

- 1- وظائف واختصاص النائب العام وهيكلته.
- 2- توطيد مبادئ المحاكمة العادلة وفقاً للأدلة التي وضعتها الأمم المتحدة.
- 3- تحديث قانون العقوبات وإضافة مواد تتعلق بالجرائم الحديثة.

سوف يعتمد النموذج التالي لتنفيذ الدراسات (الموضوع الأول على سبيل المثال):

### I- وظائف النائب العام وهيكلته وفق :

1- القانون الداخلي (الوطني):

- المادة ... من قانون ....

- المادة ... من قانون ....

(وهنا يتم ذكر المواد التي تتناولها القوانين الداخلية في كل دولة معنية والتي تعنى بوظائف النائب العام وهيكلته)

2- الأدبيات الوطنية:

(وهنا يتم ذكر التجارب والأدبيات الوطنية الموجودة والتي تتعلق بتجارب سابقة لتطوير وتحديث القوانين التي تتعلق بوظائف النائب العام وهيكلته/ دراسات/ مشاريع قوانين/ تقارير...)

3- الأدبيات الدولية:  
(وهنا يتم ذكر التجارب والأدبيات الدولية وتشمل المعاهدات الدولية/ الدراسات)

4- التجارب العالمية الناجحة والأدبيات العالمية البارزة:  
- على سبيل المثال تجربة هولندا / بلجيكا...

## II- التحليل والاقتراحات:

وهو القسم الأهم والذي يحتوي على التحليل واقتراحات مشاريع القوانين المطلوب التعامل معها سواء لجهة التعديل أو الحذف أو الإضافة أو أن يتم وضع دليل لإجراء التعديلات ومشاريع القوانين تبعاً لذلك.

### ⦿ خطة العمل والجدول الزمني:

يقتضي تنفيذ خطة العمل تنفيذ الأمور التالية:

- 1- تعيين خبراء وطنيين في مجال تطوير القوانين في كل دولة معينة.
  - 2- كتابة الصيغة الأولى للدراسة وفق المنهجية الموضوعية.
  - 3- عقد حلقة مناقشة لبحث الصيغة الأولى من الدراسة.
  - 4- تعديل الصيغة الأولى وفق نتائج حلقة النقاش بحيث يضيف الخبير الملاحظات التي وضعت في ضوء المناقشات.
  - 5- عقد ورشة عمل وطنية لمناقشة الصيغة الأولى المعدلة.
  - 6- إضافة الملاحظات في ضوء ورشة العمل الوطنية.
  - 7- وضع دليل يتضمن معايير لإجراء التعديلات واقتراح مشاريع القوانين تبعاً لذلك.
  - 8- عقد ورشة عمل إقليمية لمناقشة مخرجات كل دولة (ويبقى عقد هذه الورشة مجرد اقتراح حتى حينه وذلك لتحديد ضروراته)
  - 9- كتابة الدراسة الإقليمية.
- تطبق هذه الأعمال في كل دولة معينة باستثناء كتابة الدراسة الإقليمية.